

الحمد لله رب العالمين
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين

حول تحقيق
 شرح التيسير لـ ابن عقيّل
 دكتور محمد أبو الفتوح شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده جل ثناؤه. وأصل وأسلم على أشرف أنبيائه. أما بعد

فلقد أهدى مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة في مكة المكرمة - أهدى

إلى قسم اللغة العربية بكلية التربية بالمدينة المنورة مجموعة من إنتاجه التراثي القيم. وكان من نصيب بعض هذه الأعمال العلمية المعبدة. ومن بينها كتاب «شرح التسهيل لأبن عقيل»^(١) بتحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات.

وقد أقبلت على الكتاب - شاكرا معجبا - أقلب صحائفه، وأنقب بين دفتاه، فهو لأشك كتاب ذو خطر، ويكفيه أنه لعالمين كبيرين من علماء النحو العرب، وباحثين أستاذين من الذين عديموا النحو، وفسروا مسائله، وأسهموا في بناء صرحه العملاق، هذان العالمان هما: ابن مالك وابن عقيل، فلأقن: تسهيل الفوائد، ولأخر: المساعد على تسهيل الفوائد. وبعبارة أخرى: المتن لأن مالك، والشرح لأن عقيل، والأخير ممن أعجبوا بطريقة ابن مالك في النحو، وهو أحد شراح الألفية المشهورين.

وكما كان مفيدا أن أقرأ شرح ابن عقيل (المساعد) بعد قراءة متن ابن مالك (التسهيل)^(٢) من قبل، فلا شك أن ابن عقيل حدم النص، وجلا غوامضه، وأضاف كثيرا من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها.

والكتاب لأغنى شخصص عنه، فهو كتاب نحو مفيد، وهو أحد كتب تراثنا النحوي الأصيل الذي يجب أن يأخذ مكانه في المكتبة العربية الحديثة.

ولكنني بعد أن قرأت كثيرا من أبوابه، أحسست بأن مبيع التحقين في حاجة إلى وقفة، ولابد من مناقشة الأستاذ اعقق فيما عني من ملاحظات - من وجهة نظري - لكي نحاول النظر بها - إن شاء - في الصعقة المثقلة بإذن الله. فالعمل العلمي مهما بدل فيه لايسلم من المآخذ، وكثير من المؤلفين والباحثين والحققين يقولون في مقدمات كتاباتهم: ضوف لمن أهدى إلى عبوي. والعمل العلمي اخاد لايتكامل إلا بالنقد والناقشة، وجل من لاخطئ، والكمال المطلق ليس من صفات البشر.

وسوف أحاول جاهدا الوقوف بموضوعية وحيدة أمام مايرى يدي من الكتاب، فأقن بتوصيفه، ثم آرين مبعه، وأوضح ماله وماعليه. وسيكون عماد المناقشة الأصول التي اصطلح عليها المحققون حديثا، وأكدها شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»^(٣). والله سبحانه ولى التوفيق.

أولاً : توصيف الكتاب :

- المؤلف : المساعد على تسهيل الفوائد، أو «شرح التسهيل» لابن عقيل.
 المؤلف : المثنى لابن مالك، والشرح لابن عقيل.
 الأحراء : اثنان، ماتم إنجازهما : الأول.
 المحقق : الدكتور محمد كامل بركات.
 الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة في مكة المكرمة.
 تاريخ النشر : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
 المطبعة : دار الفكر بدمشق (طبع بطريقة الصف التصويري الألكتروني والأوفست).
 عدد الصفحات : اثنان وتسعون وسائة صحيفة، غير خمس عشرة صحيفة للمقدمة.
 الغلاف : أحمر فاخر، كتب غط مذهب.

ثانياً: منهج التحقيق ومناقشته :

بدأ الأستاذ المحقق بمقدمة، أتبعها نص الكتاب، ثم ختمها بالمقارن. وأبدأ ملاحظات حول المقدمة: والمقدمة التي أوردتها محقق هذا الكتاب، لم يلتزم فيها بشيء من تلك الأصول التي ارتضاها جمهور المحققين.

فقد بدأ المحقق كلامه بقوله: «هذا الشرح لمثن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد المعروف بالتسهيل لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الشافعي نزيل دمشق. ولد شعبان ٧٥٠...» أفنمو يمكن من الأنسب أن يتضح مدخله في المقدمة أكثر من هذا؟ أما كان من المناسب أن يعرض الكتاب ويقول: إن المثنى لفلان، والشرح لفلان وسأقدم للقارئ تعريفاً بصاحب المثنى، ثم أعرفه بصاحب الشرح؟ حتى لايفاجأ القارئ، وهو يقرأ كتاباً لابن عقيل بتعريف مفاجئ، لأن مالك في السطر الثاني من المقدمة، ثم ترك تعريف ابن مالك فجأة - وكان يمكنه أن يقدمه لنا في حاشية الصفحة - لينقل إلى الحديث عن أهمية كتاب التسهيل الذي شرحه ابن عقيل، ثم يعده شروحاً متعددة لعلماء مختلفين - في استطراد - حتى يصل إلى قوله - ولعل هذا ماكان يرمى إليه : «وقد تركت هذه الشروح جميعاً، لما وجدت بها من نقص، أو بنسجها

من عيوب، واحترت هذا الشرح (المساعد على تسهيل القوائد) لأن عقيل - من بين هذه الشروح لما لمست فيه من مميزات - أجدها في مصنف آخر... (١٣٨).

أما يمكن من الأجدى أن يقدم الأستاذ اشقق هذه العبارة، ثم يفرد القارىء معه إلى مااستع من حديث عن النسخ والشروح المختلفة التي جعلته يختار هذا الشرح دون غيره، كما أنه من المفيد - من وجهة نظري - أن توضع مثل هذه الأمور تحت عوانات تحاشية مثل: لم احترنا الكتاب؟ أو لم يمتاز؟ وكان الأفضل تأخير هذه النقطة إلى أن ينتهي من ترجمة ابن عقيل تفصيلاً، وقبل البدء في وصف النسخ التي حقق عنها الكتاب.

ويستمر المحقق في بيان وسرد بعض نماذج من الكتاب في غير مكانها، خصوصاً أنه لم يبين أنه سيقدم دراسة للكتاب المصنف، وينقل من هذه النماذج إلى الحديث عن ابن عقيل صاحب الشرح بعد أن نسي القارىء أن هذا المصنف هو لابن عقيل نفسه. وفي الحقيقة لقد حاء تعرفه لابن عقيل محالاً لمنهج في تعريف ابن مالث، فقد اكتفى - في هذا المجال بالقول عن بعض كتب التراجم قائلا: «وفي الدرر الكامنة: الخلى البالى الأهل نزل القاهرة. وفي مفتاح السعادة: الهاشمي الأهل المصري المولد... وفي بقية الوعاة: اهتماني الأهل، ثم البالى المصري، فاضى القضية... قال ابن حجر: ولد سنة ٧٠٠هـ، وقرأت خط الشيخ بدر الدين الزركشي ولد سنة ٦٩٤هـ. وقال السيوطي في معينه: قال ابن حجر والصفدي: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم... أخذ القراءات عن النقي الصائغ، والفقه عن الزين... قال في الدرر: وقدم القاهرة مملفا... ناب في الحكم عن الزويني بالحسينية... ودرس بالقضية... وكان معروفاً بالأنافى البالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه... قال في الدرر: وقال شيخنا ابن القرات... وشرح الألفية والتسهيل... وفي مفتاح السعادة... قال ابن الجزري... قال السيوطي (١): حقاً إنها لفرجة عجيبة! إن المحققين في تقديمهم تراجم الأعلام من أصحاب التصانيف الكبيرة التي يحققونها يقرأون ماكتبته كتب الطبقات المختلفة، ويدرسونه، ويوزنون بين ما جاء فيها، ويتخيرون مايرضون، ويعرضون الترجمة وفق المنهج الذي يراه كل منهم على هيئة تعريف متكامل تظهر فيه شخصية الباحث نفسه، ثم ينسب مايشاء من النقول إلى أصحابها في الحواشي.

ومثال بسيط أتى به مما ذكرت آنفاً، وهو تاريخ مولد ابن عقيل، حيث أورد له المحقق تاريخ ثلاثة، فأياً أوثق؟ وأياً يرجح؟ أم الخيار متروك للقارىء؟.

ثم - أين أرقام الصحائف التي رجع سيادته إليها في المصادر المذكورة وما طبعها؟ لقد وجدت في آخر الترجمة إحالة إلى بعض المصادر التي ورد ذكرها في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٨٠ وليست الإحالة إلى كل المصادر المذكورة، ثم إن واحدا منها وهو بغية الوعاة، قدمه المحقق بدقة كاملة، ولم يذكر طبعات غيرة من المصادر، كما أنه لم يشر مطلقا إلى (مفتاح السعادة) في هذه الحاشية على الرغم من نقله عنها في ثلاثة مواضع مختلفة.

وفي نهاية المقدمة جاء حديث المحقق عن نسخة الكتاب ونسخ التحقيق، واستغرق الحديث عن نسخة الكتاب أقل من خمسة أسطر (٥٠). وقصاها أن تأكيد النسبة ناتج عن نسبته إلى مصنفه في جميع المراجع التي ترجمت له. وأقول: اعتقد أن هذا لا يكفي، فهناك أسلوب المصنف في عبر هذا الكتاب، ومنحه في معاملة الشروح، خصوصا أن لابن عقيل شرحا مشهورا لألفية ابن مالك نفسه طبع مرات عديدة، ونقول من أتى بعد ابن عقيل عن هذا الشرح (المساعد). كل تلك الوسائل كان ينبغي إضافتها في تحقيق نسخة الكتاب إلى صاحبه.

ثم انتقل المحقق فأعطى الحديث حقه عن النسخ المخطوطة التي حقق عنها الكتاب في أكثر من أربع صحائف (٦٠). ثم يأتي في نهاية المقدمة بعنوان جانبي من العناوانات التي يرحبها القارئ ويتطلع إليها وهو: النسخة المخطقة ومنهج التحقيق، ولتح هذا العنوان كتب عن النسخة المخطقة قائلا: «هذه النسخة المخطقة التي وفقني الله لإعدادها للطبع حدمة للعربية والمشتغلين بها، قد بذلت في إعدادها قصارى الجهد حتى حررت على هذا النحو الذي يرضى... فآله وحده يعلم كم من الجهد... يشهد بهذا تاريخ نسخ مخطوطة دار الكتب الذي مضى عليه الآن نحو عشرين عاما» (٧٠).

ولست أدري أهذا حديث عن النسخة (ز) التي كانت عمدة التحقيق، أم عن النسخة التي لم تعقبها وصارت معدة للمضعة؟ كما كتب المحقق عن منهج التحقيق فترين قصيرين أقل من تسعة أسطر لم أستوضح فيها منهجه للتحقيق. ففيها يقول: «ولقد كان همي الأول... استخلاص نسخة مضافه للنسخة الأم أو أقرب... بمقابلة هذه النسخ الثلاث... لاستكمال النقص... بالاستعانة بالمراجع المختلفة... وقد استكملت مهمة التحقيق بإعداد فهرس مستوفاه للأبواب والفصول والموضوعات والشواهد... والأعلام والكتب والمصنفات والبلدان التي جاء ذكرها بالكتاب» (٨٠). وأقول: لا أنصوّر أن هذا المنهج الذي ذكره المحقق يسد حاجة القارئ الذي يهد الدخول إلى الكتاب مزودا بالمنهج

المتكامل الذى يرمحه المحقق لنفسه، والذى يجب أن يشير فيه الى كل صغيرة وكبيرة مما سيلعبه طيلة مرحلة التحقيق.

وملاحظة جانبية: هى حول فصله (البلدان) عن الأعلام، مع ان فهارس الأعلام تضم: الأشخاص والأماكن من البلدان والجيال والمياه وأيام العرب، وإن كان من الممكن تخصيص كل قسم منها أو قسمين بفهرس خاص.

ولقد عزم المحقق تقديمه ختاماً موفقاً، فشكر لمن أسهم معه، أو يسر له مراحل التحقيق وإجرائاته.

وبعد المقدمة يأتي حديثى عن: أسلوب التحقيق لنص الكتاب..

وسأعالج هذا الموضوع من خلال عدة نقاط وملاحظات أبدأ بالشكلية منها، ثم أنتقل الى الموضوعية وهى ثمان نقاط أسردها مدعومة بالتماذج والأدلة مع مناقشة كل نقطة. وسوف أقصر التمثيل على حصة أبواب وقعت فى ست وسبعين صفحة أختارها من أول الكتاب لتكون نموذجاً (٩٩) يدور عليه البحث.

أ) مطابقة النص ونقوعه :

وقد أدى الأستاذ المحقق هذه الجربة على خير وجه، وأشار الى كل الخلافات بين النسخ الثلاث (ز، د، غ) ولعل هذه النقطة تعتبر من النقاط القليلة التى عنى بها المحقق، وكثير من الصحائف المختارة نموذجاً تشهد بذلك مثل صفحات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٣... وغيرها كثير على امتداد صحائف الكتاب فى أغلبها.

ب) ربط النص المطبوع بنسخة التحقيق المخطوطة:

درج المحققون على منهج قويم فى كثير من تعقباتهم، وهو وضع أرقام صحائف النسخة المخطوطة على هامش النص المطبوع، مع الفصل بين كل صفحة وأخرى خط مائل مثلاً (/) ويكتب $\frac{1}{2}$ أو $\frac{3}{4}$ مثلاً، أى وجه الورقة الثامنة، $\frac{1}{2}$ أو $\frac{3}{4}$ أى ظهر الورقة الثامنة ليسهل على الباحثين من القراء امكانية الرجوع الى النسخة العمدية فى التحقيق -إن شاعوا- وعندما تعرض فهم مشكلة ما. ولست أدري لماذا عرف المحقق عن هذا الأمر الشكل الميسور؟ أو لعل المطبعة هى التى قصرت فى هذا الأمر.

ج) ضبط النص، ووضع علامات الترفيم، والعنوانات الواضحة:

المفروض في النصوص الضعيفة - وخصوصا النصوص النعوية - أن تحظى بالضبط المناسب الذي يعصم القارىء من الزلل، ويسر فهم المسائل النحوية أو النعوية، كما توضع له علامات الترفيم المناسبة للإسهام في توضيح النص وإبرازه في الصورة الملائمة، وتوضع عنوانات الأبواب والفصول والمسائل ليستطيع القارىء للأثر القديم أن يعيش معه بأسلوب العصر ومهجه، ويسر له الوصول إلى بغيته من أقصر طريق.

والأستاذ المحقق إزاء هذه الأمور، تحمده قد التزم ببعضها دون بعض، فالضبط: قد التزم ببعضه وترك أكلوه، وكذلك علامات الترفيم. فالفقرة الآتية مثلا من الصفحة (٣٧) سأورد لها، وأوضح ماكانت تحتاج اليه من ضبط وترفيم: «وكقراءة جعفر الصادق» من أوسط ماتطعمون أهاليكم» بسكون الياء، والشحط البعد. وقد شحط بشحط شحطاً وشحوصاً، والخرن بلاد العرب، وصول اسم موضع، وأنا أنصور أن المحقق يرى الساحة من هذا التقصير حيث إن المطابع يزعمها ويضابقها هذه الأمور والتشدد فيها. ولكنى أتبه عليها باعتبارها من أسس التحقيق للنصوص اللغوية، ولعل إعادة عرضي للفقرة القصيرة السابقة يوضح النقص الوارد بها، بعد أن استدركت مايقبها من ضبط وعلامات ترفيم:

وكقراءة جعفر الصادق «من أوسط ماتطعمون أهاليكم» بسكون الياء «والشحط» البعد، وقد شحط بشحط شحطاً وشحوصاً. و«الخرن» (١٠) بلاد العرب. و«وصول» اسم موضع.

أما وضع العنوانات فقد عنى بها المحقق، وأبرزها في التودج المختارة صحائفه:

- ١- باب شرح الكلمة والكلام.
- ٢- باب إعراب الصحيح الآخر.
- ٣- باب إعراب المعتل الآخر.
- ٤- باب إعراب المثني والمجموع على حده.
- ٥- باب كيفية التنبيه وجمعي التصحيح.

ربط أجزاء النص ببعضها ببعض :

أرغى المحققون في تحقيقهم للنصوص اللغوية نهجا مفيدا لتيسر على الباحثين، وهو

يربطهم أجزاء النص بعضها ببعض، فحينها يشير المصنف إلى أن موضوعاً ما سيأتي الحديث عنه، نجد المحقق يحيل القارئ إليه قائلاً: انظر صفحة كذا، وعندما يتحدث عن موضوع سبق بذكر القارئ، به قائلاً: ارجع إلى صفحة كذا. ولكن الأستاذ محقق «شرح التسهيل» أعرض عن هذا الأمر، لست أدري لماذا؟ ومن النماذج التي كانت تحتاج إلى ربط ولم يربطها - في صحائف النموذج المختار: أعرض ما يأتي على سبيل التمثيل:

قول المصنف في صفحة ٧: «وبأنى الكلام عليها في فصل التنوين...» ولا إشارة من المحقق.

وقوله في ص ٢٣: «واجزم بسكون...» إلا في مواضع النياة.. وستأتي مفصلة...» ولا إشارة من المحقق أيضاً.

وقوله في ص ٤٨: «... كمصغر مالا يعقل من المذكر وصفته، نحو: دريهمات وحيال راسيات، وسيأتي بيان هذا في فصل معفود له...» ولا إشارة من المحقق كذلك.

وقوله في ص ٧٠: «...» جاء هذا في يد وماعدها على لغة القصر فيها.. وقد تقدم ذلك...» وأقول: لا إشارة كذلك من المحقق.

تحقيق الشواهد وتوجيهها :

اتفق جمهور المحققين المتأخرين - وهم يحققون النصوص اللغوية - على تحقيق جميع أنواع الشواهد وتوجيهها في مظانها، اللهم إلا المعجمات، وسواء أكانت تلك الشواهد من القرآن الكريم، أم من الحديث الشريف، أم من أشعار العرب وأرجازهم، أم من أفوالهم وأمثالهم. والكتاب الذي بين أيدينا - شرح التسهيل - لم يأل بحقيقه جهداً في هذا الأمر بل لعلة الأمر الثاني الذي عني به بعد مقابلة النسخ المخطوطة. ولكنني لاحظت أنه لم يعن بالشواهد القرآنية. عابته بشواهد الحديث أو الشعر. فهو لم يخرج أية قراءة من مصادرها في كتب القراءات ولم يعلن عليها من قريب أو بعيد، اللهم إلا نسبة الآية إلى سورتها، وبأن يرقمها فيها. وأمثلة على ذلك كثيرة، أذكر منها في صحائف النموذج المختار:

قول المصنف في ص ٣٠: «.. استظهر به على قراءة من قرأ «أنتعداني» بفتح النون»، وهامش المحقق: الأحقاف آية ١٧ - فقط.

وقوله في ص ٣١: (وقد تحذف لُون الوقاية نحو: «أحتاجون» في قراءة من حذف النون.. أو تدعم فيها نحو قراءة: «أحتاجون» بتشديد النون) وهامش المحقق: الأنعام آية ٨٠ - فقط.

وقوله في ص ٣٢: (أو إتباعا كقراءة من قرأ: «الحمد لله» بكسر الدال. ومنهم زيد من على «أ» أو نفلا كقراءة ورش «أ»: «ألم نعلم أن الله» «أ» يفتح الهمزة. وهامشا المحقق على الترتيب: العنقة آية ٢، البقرة آية ١٦٥، ١٥٧.. ولا تعليق ولا إحالة.

وقوله في ص ٣٧: (وكقراءة من قرأ: «إلا أن يعصون أو يعصو الذي بيده عقدة النكاح» بسكون الواو. وهامش المحقق: البقرة آية ٢٣٧ - فقط.
«وحرره كقراءة أبي عمرو» «أ» «فتوبوا إلى بارئكم»
وهامش المحقق: البقرة آية ٥٤ - فقط.

«وربما قدر جزم الباء في السعة كقراءة قبل: «إنه من يتقى ويصبر» بإثبات الباء في يتقى) وهامش المحقق: يوسف آية ٩٠ - فقط.

وغير هذه التماذج كثير كثير، فالحق أن يتبين بتدقيق القراء أو الاحالة إليها في مصادرها.

أما شواهد الأحاديث الشريفة، وتخرجها فقد حظيت بعناية المحقق، وأهم بتخرجها من كتب الصحاح في كثير من الأحيان، إلا أنه لم يتبع فيها منها موحدا، وترك بعضها دون عناية، فمثلا هناك في ص ١١:

(وسألت فاطمة رضي الله عنها النبي الله عن اليفاء..)

وتخرج المحقق في الهامش: ومثله في كتابي النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، دون ذكر لرقم الصفحة أو مكان الحديث من الكتاب المذكور.

وفي ص ١٨: (نصر الله أمراً سمع مقالتي فآداهما كما سمعها) وقد حرج المحقق رواية الحديث في الهامش تخريجاً دقيقاً بحال سائقه، من التاج الجامع للأصول في حزنه الأول

(ص ٦٨)، وإن لم يخرجها من غيبه.

وفي ص ٧٢: (هو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أوتيتما أن مضاجعكماء» وقد حرج الحديث في الغامض من المعجم المفهرس فقط. فقال: (وهو موافق لرواية البخاري وأحمد - المعجم المفهرس للألفاظ الحديث رأوى).

وأقول: إنني أتصور أن المعجم المفهرس للألفاظ الحديث إنما يؤدي وظيفة للباحث المتخصص وليس للقارئ العادي، فقد أحال الخفوق القارئ إلى صحيح البخاري ومسنده أحمد من حيث، فهلا أراحه وأحاله إلى الجزء ورقم الصحيفة في كلا المصدرين، كما فعل بالحديث الثاني هذا الحديث من نفس الصحيفة عندما حرجه من صحيح مسلم، خصوصاً أن البحث في هذين المصدرين - البخاري ومسنده أحمد - بالتعديده يصعب على بعض المتخصصين، فما بالنا بغيرهم. كما أخذ على الخفوق في هذا المجال أيضاً أنه لم يعر بتكملة الحديث - حيث لا يتضح إلا بتكملته وتحقيقه (١٥) - الذي ذكر منه ابن عقيل جملة واحدة.

وبأني دور شواهد الشعر والرحز، وأشهد متصفاً أن الأستاذ الخفوق قد خدمها بإخلاص إلى حد كبير، وإن كانت في بعض الملاحظات العابرة، وهي أنه لا يتبع منها موحداً في علاج جميع الشواهد، فأحده في بعض الشواهد يعيها حقها، فيذكر المصدر ورقم الصحيفة. واليت الذي قبل الشاهد، أو الذي بعده، وقائله، ومحل الشاهد، وسبب الاستشهاد، ثم يذكر بحر الشعر الذي نظم عليه البيت، وقد يفسر بعض عوامس الشاهد. وفي شواهد أخرى أحده يذكر المصدر فقط دون ذكر محل الشاهد، وكثيراً ما أغفل تفرغ الشاهد من ديوان صاحبه، وكثيراً ما أغفل تحديد بحر الشعر كذلك. ويبدو أنه - أي الخفوق - كان يكفئ بالمصدر الذي يصادفه، فإن أورد المصدر كل شيء نقل عنه، وإلا فهو يكفئ بما صادف، ولا يضيف شيئاً أو يتم مبهمة في التخرج من مصادر أخرى، أو يجهد صافته. وهاهنا أمثلة مختلفة تدعم رأيي:

ذكر في صفحة (٧) تعليقا على الشاهد (وقول إن أصبت لقد أصابا) قال: «صدر البيت... والعجز في شرح شواهد ابن عقيل... وهو من قصيدة جهر بديوانه ص ٦٤ ولم يذكر الخفوق - من عنده - السبب في الاستشهاد ولا اسم بحر الشعر.

وفي الشاهد التالي من نفس الصفحة (٧) علق عليه تعليقا مفيدا، وقال: وهو من شواهد سيبويه، ولم نخلنا إلى «كتاب سيبويه» بل أحاطنا إلى غيره.

وذكر في ص (١٦) تعليقا على الشاهد :

لأنك الراجح إلا مظهرًا حلق الكراه ولو تكون عديما

قال في حاشية الصبان ح ٤ ص ٣٨ : لأنك الراجح... قال: والشاهد... قال: هو من الكامل، ولم ينسب إلى فائله فلاحظ أنه ذكر اسم نحر الشعر هنا لأن الصبان ذكره. ولم يذكره في الشاهد السابق مثلا، لأن شارح شواهد ابن عقيل لم يذكر اسم النحر. وأنصور أن مابح التحقيق لابد أن يسير وفق نظام متسق لا يتعد عنه التحقيق إلا للضرورة.

وذكر في ص (٢٤) تعليقا على الشاهد :

أن شئت من نجد بهقا نالقا تكابد ليل المأرمد اعتاد أوتفا

فقد خرجنا تحقيق من الدرر ومنح السالك والغني، ولم يذكر محل الشاهد وسببه، كما لم يعلق على الشاهد يذكر الحديث (١٧)، المشهور للرسول الكريم ﷺ في هذا المجال، أي بدل لام التعريف مبما في بعض فحاح العرب.

وذكر في ص (٢٨) الشاهد الثاني عشر، ونقل تعليق الدرر، فحده الشاهد، ولم يذكر الخليل، كما لم يحدد البحر، لأن الشقيضي لم يذكرهما.

وفي الشاهد الثالث عشر في ص (٢٩) قال معلقا على قول الشاعر: (يصبح ظمان وفي البحر منه) بقوله «قال : من قصيدة ضويلة لروبة من العجاج. الدرر المومع ص ١٤».

وأقول : لا يكفي هذا تحقيقا لشاهد.

وفي ص (٣٥) علق على الشاهدين رقم (١٧، ١٨) بقوله: (ذكره في الدرر وذكر بيتا بعده ج ١ ص ٢٨ وقال : «الرحز لروبة/ قال في الدرر ج ١ ص ٢٨ : والبيت من أبيات نفيس بن زهير العبسي) وأقول: أين محل الشاهد؟ وسبب الاستشهاد؟ وأين الديوان؟ وأين البيت الذي قبله أو بعده؟ وما نمره؟ وأين تفسير غوامضه؟

وفي ص (٣٦) علق على الشاهد رقم (٢١) بقوله: «في الدرر ج ١ ص ٣٠ أشار إلى أنه من شواهد المعنى» وأقول: ألم يكن من الأول أن يحققه من المعنى نفسه خاصة أنه بين مراجعته في هامش الصبان على الأعمق؟ أو على الأقل ألا يذكر رقم الصحيفة في شواهد المعنى المذكور؟.

وفي الشاهد (٤٢) بالصفحة (٦٩) ذكر في تحقيق هذا الشاهد رأيها لصاحب الدرر: «والبيت لشاعر هندي» وأورد رأيها مناقضا لصاحب معجم الشواهد: «وليس في ديوان الهذليين»، ولم يبين الخقق رأيها في هذا الموضوع.. وغير هذا كثير مما لم يتبع فيه الخقق منها موحدا.

(ز) تحقيق الأعلام والتعريف بها :

أصبح من المسلمات بين المحققين أن يحققوا الأعلام، فيعرفوا بها جميعا بإيجاز، وخصوصا عندما تأتي للمرة الأولى في النص الفنى - على وجه الخصوص - ثم يشير الخقق إلى كتب الطبقات التي ترجمت هذا العلم، أو يشير إلى معجم البلدان الذي تناول المكان المترجم له. وقد عني الخققون المحدثون بالترجمة للأعلام والأشخاص أو القبائل أو البلدان أو الجبال أو المياه أو أهام العرب.

وعندما قرأت الكتاب - موضوع النقد - وجدت الخقق لم يمر هذا الموضوع اهتمامه، فلم يترجم لأى علم ورد في النص الخقق، على كثرة الأعلام الواردة.

ولنضرب بعض الأمثلة من صحائف النموذج المختار، وهى لأعلام ورد ذكرها قرين كل من الصحائف المثبتة هنا، دون ترجمة لها في هامش التحقيق:

ص ٤: امرؤ القيس، ليد. ص ٩: ابن جنى. ص ١١: القتيبي. ص ١٢: الأخفش والميد. ص ١٥: الكسائي، وصاحب الحكم (وحتى هذا لم يشير الخقق إلى أنه ابن سيدة، فلا هو عرفنا بالحكم ولا بصاحبه). ص ١٩: سبويه، الأعلام (وحتى هذا لم يشير الخقق إلى أنه الأعلام الشنمرى المتوفى سنة ٤٧٦هـ). ص ٢٩: الفارسي، قطرب، الزهادي، الزجاجي، هشام، العجاج، أبو الحسن.

ومن أمثلة أعلام الفصائل والطوائف والضيوف والأماكن والأيام:

ص ١٥: يوم الصليباء. ص ٣٧: حضرموت. ص ٤٢: كنانة. ص ٤٦: عرين بطن
من نيم. وعربة - مصرفة - بطن من خيلة. ص ٧٣: صحراء فلاح.

ج) شرح غوامض الكتاب :

اتفق محققو كتب اللغة في تراثنا العربي على أن يفسروا في حواشي تحقيقاتهم غوامض
النص من خلال بعض التعميمات الأصولية وفقاً لسياق كل كلمة. وعندما قرأت شرح
التسهيل وجدت محققه لم يهتم بهذه الجزئية إلا نادراً، وعلى أنفس له عدداً أن الغوامض
واضحة بالنسبة له، وكذلك بالنسبة للمتخصصين ولكن العلم للجميع، ولا يجب أن يترك
أحد من متعة القراءة والأصالة. وسأعطي بعض التماذج من الصحائف المختارة لما لم
يفسر، ولتقليل الذي فسره. وأبدأ بما فسره الخفوق - وهو على امتداد الصحائف المختارة أربع
مفردات: ص ٨: وشكان: وهو بمعنى وشك أى قرب.

ص ١١: الجنأ والجنأ - بالضم والمد - الخناء. ص ٥٩: الدد اللهو واللعب -
محدوف اللام، وهي واو كالأخد. وفي المعجم الوسيط، الددن: اللهو واللعب. ص ٦٣:
الضعطري مفسورة: الرجل الشديد والطويل والأحمق.

أما الذي لم يفسره فهو كثير، ومنه في صحائفنا المختارة:

ص ٧: الخنزرق، ص ١٤: لسفعا بالناصية، ص ١٦: عديجا، ص ١٧: زرنانم، نزال،
ص ٢٤: تكاهد ليل الأرمد، ص ٣٦: تغول، ص ٥٣: ثبة وقلة، ص ٦٣: بخوزلى ..

كما آخذ على الخفوق عدم اتساق منهجه في هذه الجزئية، فالأفضل - فيما أرى - عندما
يجد محقق نص لم يجرى أن يصف هذا النص بفسر بعض المفردات، أقول: يحسن أن
يؤصل هذه الشروح أو التفسيرات من بعض التعميمات الأصولية، وما أكتفها في المكتبة
العربية وأحمد لله.

وقد فعل الخفوق هذا فعلاً، ولكن في مواطن قليلة، أذكر منها في صحائف النموذج
المختار كلمتين من ص ٥٤ شرحهما ابن عقيل وهما: الإصار، والنوور. وقد أصلهما الخفوق

من الفاموس المحيط، ولكنه لم يفعل ذلك في أغلب المواضع، واكتفى منها بموضعين فقط، أوفى في ص ٩ حيث قال ابن عقيل: والأملود الناعم، يقال رحل أملود وأمرأة أملودة. ولم يعنى المحقق. وثانيهما في ص ٧٥ حيث قال المنصبي: والسواء - بكسر السين - ونحو الباء - برد فيه خطوط صغر. ولم يعنى المحقق كذلك، أو يؤصل الرأى كما فعل في ص ٥٤ في الكلمتين المذكورتين.

ط) تخرج المسائل النحوية وتأصيلها وتوضيحها:

لا خلاف بين من يحقق كتب اللغة - وعلى الأخص كتب النحو والصرف - على ضرورة تخرج المسائل النحوية وتأصيلها من المصادر الأساسية للنحو العرفي مثل: كتاب سيبويه، والمقتضب للمجد، والكافية والشافية.. وغيرها، خاصة إذا أشار المصنف إلى رأى نقله عن أحد علماء النحو، فعلى المحقق أن يبادر ويحقق هذا النقل، ويؤصل الرأى، وينسبه إلى صاحبه في مصدره الأساسى - إن كان المصدر متاحا بين المطبوعات أو المخطوطات. ولكن المحقق غض النظر عن تلك الجزئية الموضوعية بالرغم من أهميتها، والأهملة على ذلك تفوق الخصر، وأورد منها - على سبيل التمثيل من الصحائف المختار ما يأتي:

في ص ١٢: ولو نفى (المضارع) بلا نحو: لا أضرب، وهذا مذهب الأخفش والمجد وأقول: لا تعليق للمحقق، وأين المقتضب بتحقيق الشيخ عزيمة؟.

وفي ص ١٥: أو (سب) نحو: سب أقوم. حكاه الكوفيون.

أو (سو) نحو: سو أقوم. حكاه الكسائي.

أو (سى) نحو: سى أقوم. وهذه أعرب لغاتها، وحكاها صاحب المحكم.

وأقول: لا تعليق للمحقق على أى من الآراء الثلاثة من المقتضب أو الحنى الداني أو المحكم أو غيرها.

وفي ص ١٦: ويصرف الماضى إلى الحال بالانشاء نحو: بعث واشترت وأعتقت.

وأقول: لا تعليق للمحقق على هذا الرأى من أحد مصادر البلاغة أو اللغة. فأين دلائل الاعجاز لعبد القاهر؟ وأين الأساليب الانشائية في النحو العرفي للأستاذ عبد السلام هارون؟.

وفى ص ١٩: وذهب متأخرو المعاربة أن أنه (أى الأعراب) عبارة عن التعبير الذى و
أواخر الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه، واحتياط الأعلام.

وأقول: لاتعليق من المحقق. وأين امام النحاة و الكتاب؟.

وفى ص ٢٠: الأعراب فى الاسم أصل - وهذا مذهب الصريين، وذهب الكوفيون أن
أن الأعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال. وقيل: هو أصل فى الفعل، فرع فى الاسم،
حكاه فى البسيط.

وأقول: لاتعليق للمحقق، وأين تأصيل هذه اختلافات من مصادرها - خصوصا من
مؤلفات ابن مالك وابن عقيل وأستاذهما سيبويه - وأعلها مطبوع.

وفى ص ٢٤: تكايد ليل أمأرد: أراد ليل الأرق، وذكر صاحب المقرب أنها لغة طى..

وأقول: لاتعليق للمحقق، وأين تأصيل الرأى من المقرب؟.

وفى ص ٢٩: (فى معرض الحديث عن الأسماء الستة)، وكذلك تنوع فى آخر والنصب
كما فى الرفع.

وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور الصريين، والمذهب الذى ذكره أولا - وهو
كون هذه الحروف نائية عن الحركات هو مذهب قفطرب والزهايد والزحاحي من الصريين
وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه.

وأقول: لاتعليق للمحقق على أى من آراء هذه الكوكبة من النحاة، وكنت النحو
- فيما أعلم - على اختلافها تزخر بهذه الآراء. وأكرر: أين الكتاب والمقتضب والكافية
والجنى اللاتى والانصاف والجمع والنصرخ والأشعوى وغيرها؟.

وفى ص ٣٨: ومعناه أنه سلم فيه بناء الواحد كما سلم فى التنبيه، وأنه يلحقه حرف علة
ونون كالتثنية. وهذا جمع المذكر السالم، وهذه عبارة سيبويه.

وأقول: أين التأصيل من كتاب سيبويه، وفهارسه في جزئه الخامس أعنت الباحثين وكفهم مثونة التصفح المجهد؟.

وفي ص ٣٩: قال الجوهري: الأحمري الحفيف في الشيء خذقه، عن أبي عمر.

وأقول: أين تأصيل هذا الرأي من الصحاح للجوهري نفسه؟.

وفي ص ٤٠، ٤٢ تحدث النصف عن لعين لعين الخارث بن كعب وكثافة.

وأقول: أين تأصيل ذلك من كتب اللهجات وعلم اللغة؟.

وكذلك المسائل التي تحتاج إلى تفرغ أذكرها مثالا، وهو قول النصف في ص ٤٤: وفي الجمع.. وهو التكرير، فما حصل فيه الجعل المذكور مع التعبير المذكور هو التكرير جمع التكرير. وأقول: وهذه المسألة كغيرها من المسائل الهامة التي كانت تحتاج من المحقق تفرغا من كتب النحو والصرف الأصلية والكثيرة، ولكنه لم يفعل.

وعن وجوب توضيح الأمور والقضايا التي تتطلب توضيحا، ماحاه في ص ٧ من قول ابن عقيل: احتروز من تنوين الترم.. وكذلك التنوين العاقل.

وأقول: ألا تستحق هذه النقطة من المحقق تعليقا وتوضيحا وشرحاً موجزا فذهبن النوعين من أنواع التنوين؟.

وأكتفى بما سردت دليلا على مناقشتي المحقق حول مهبج التحقيق.

وبعد أن أنهيت مناقشة المهبج، أتنقل بالحدث أحوالاً إلى مناقشة..

الفهارس الفنية للكتاب المحقق :

فقد رأى المحققون المحدثون في النصف الأخير من هذا القرن على صبح فهارس يذهلون بها تحقيقاتهم - خصوصا في الصور واللغة - يسرون بها على القارئ، مهمته، فيستطيع بحث أي موضوع، واستخراج أية مسألة، والتعرف على أي شاهد، أو على أي

عليه من حلال نظرة سريعة في فهراس التحقيق. ونظرة في الكتاين اللعوبين الراءدين، الكتاب والمقتضب بعد تحقيقهما»^(١)، ثمر لنا أهمية الفهارس القبة الدقيقة التي صنعها المحققان الخليلان، وبشهاد هذا أي باحث قرأ هذين الكتاين قبل فهرستها، فالعناء كل العناء - وقد عشته بنعمتي - لمن أراد أن يبحث عن قصيدة، أو يستخرج مسألة، قد يضطر معها إلى تصفح جزء أو جزئين كاملين جريا وراء طليته، ووصولاً إلى ضالته.

والكتاب الذي أنقده «آخره الأول من شرح التسهيل لأبن عقيل» قد عني محققه بصنع بعض فهراسه القليلة، وهي خمسة أنواع: (١) فهرس الأبواب والفصول، (٢) فهرس الموضوعات، وهو فهرس دقيق يشهد جهد مشكور، حيث يعرض كافة الموضوعات والمسائل التحوية الواردة في النص، (٣) فهرس الشواهد القرآنية: وقد نجح فيه نجاحاً مفيداً حيث ذكر الآية واسم السورة ورفم الآية، مع ذكر رقم الصفحة التي وردت فيها، مع تصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذي وردت فيه، (٤) فهرس الحديث الشريف: وقد نجح فيه المحقق نجاحاً مفيداً هو الآخر، حيث ذكر الحديث ومصدر أخرجه، مع ذكر رقم الصفحة، وتصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذي وردت فيه. ولكنني أخذ عليه أنه كان يكتف عتوان كل باب، ولو لم يرد تحته حديث واحد، وهاهي الأمثلة على ذلك من ص ٦٤٤: (٣) باب إعراب المعتل الآخر. (٤) باب إعراب المثني والمضموع على حده. (٥) باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح.

وكذلك في ص ٦٤٥: (٨) باب الاسم العلم (٩) باب الموصول. (١٠) باب اسم الإشارة. (١١) باب المعرب بالأداة.

ثم ذكر الأحاديث الواقعة تحت هذا الباب الخلد عشر.

والتصور أنه لم يكن ثمة ما يدعو لذكر أبواب لا يوجد تحتها أي حديث شريف.

(٥) فهرس شواهد الشعر والرجز: وكان هذا الفهرس متقناً كسابقه، حيث أهتم فيه المحقق بإيراد قافية كل حرف، فبدأ بالقافية الساكنة هذا الحرف - إن وجدت - فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، وكان يرفم الشاهد، ويذكر رقم الصفحة، واسم الشاعر إن وجد.

ولاشك أن الجهد المبذول في فهراس التحقيق جاء طيباً مشكوراً، باستثناء الملاحظة

الشكلية التي أبدتها على «فهرس شواهد الحديث الشريف».

وثمة ملاحظة عامة على الفهارس، وهي أن فهارس التحقيق الفنية كانت تحتاج إلى إضافة بعض الأنواع كفهرس الأعلام، وفهرس الأهم والقبائل والطوائف والبطون، وفهرس البلدان والمواضع والجبال والمياه، وفهرس اللغة، خاصة أن ابن عقيل شرح ألفاظا لغوية كثيرة في عرضه لجميع أبواب الكتاب وفصوله، وكذلك سرد مصادر التحقيق ومراجعته.

وأنصور أن أضيق قد أحر هذا النوع الأخير إلى فهارس الجزء الثاني.

وفي نهاية هذه الملاحظات أود تقرير حقيقة هامة في ميدان تحقيق النصوص عمومًا، والنصوص اللغوية خصوصًا، وهي أن التحقيق أمانة علمية تقتضي الدقة، وتلقى على المتصدر غا مسئولية كبرى. وقد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين - أو قبله بقليل - في عالمنا العربي مجموعة تعتبر بحق مدرسة للتحقيق اللغوي، قامت على اكتشاف نغبة بمنازلة من المحققين الأعلام تلاهم حيل ثان ممتاز حفا حذوهم^{١٨٠}، وسأعرض هنا الأسماء التي أخصرتني من أعلام تلك المدرسة^{١٨١}، ومنهم من قضى - برحمهم الله - والياقون ندعو الله أن يمد في أعمارهم، ويتبع بعلمهم، وهم السادة الأستاذة الأجلاء: الدكتور إبراهيم السامرائي، الدكتور إحسان عباس، أحمد شاكر، الدكتور أحمد مطلوب، الدكتور حسين نصار، سعيد الأفغاني، الدكتور شوقي صيف، عبد السلام هارون، الدكتور عبد المجيد عابدين، علي النحدي ناصف، محمد أبو الفضل إبراهيم، الدكتور محمد حسين، محمد عبد الخالق عظمة، محمد علي النجار، محمد فؤاد عبد الباقي، محمد عبي الدين عبد الحميد... وغيرهم كثير ممن ابتدأ هذه المسيرة الزائدة معهم، أو أتى بعدهم، أو تتلمذ على علمهم.

وعلى أي متصدر للتحقيق نص من نصوص تراثها اللغوي الأصيل أن يتبع نهجهم، ويتقيد بأعمارهم الأصيلة الخالدة.

وأخيرًا اعتد للفقاري، الكرمي أن أضلت عليه، ولالأستاذ الدكتور محقق «شرح التسهيل» عما يكون قد بدر مني مما لأرضيه، وأشكر له عمله وجهده، وأؤكد أن الأعمال العظيمة لا تستقيم إلا بالقد السام، والقد الحر - كما يقولون - لا يفسد للود قضية. وليست بعض مأخذ على عمل علي أصيل مختصة من قدر صاحبه.

رحم الله ابن مالك وابن عقيل وبارك في محقق كتابهما، ونفع به وتعلمه.

والله سبحانه من وراء القصد، وهو حسبي، نعم المولى ونعم النصير.

- (١) الكتاب من مشنونات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكتبة الشريعة في مكة المكرمة.
- (٢) التسهيل لأبي مالك بتحقيق محمد كامل تركمان، ط ١ دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٧٧.
- (٣) تحقيق المصطفى وشيخه، ط الخليلي نصر، ١٩٦٥.
- (٤) المساعد، صفحة ١.
- (٥) المساعد، صفحة ٤.
- (٦) المساعد، صفحة ١٠، ج ١، ط ١.
- (٧) النظر المقدمة، صفحة ٢.
- (٨) النظر المقدمة من صفحة ٢ إلى صفحة ٤.
- (٩) النظر المقدمة صفحة ٤، ن.
- (١٠) النظر المقدمة صفحة ٤. وسوف يرى أن المحقق لم يفت بما وجد على نهاية الجزء الأول ثم قد أقبل ههنا الأعلام والكتب والمصنفات والمصادر.
- (١١) تصد هذه المصنفات الست و السبعون لمودعا للقراسة والمقدّمين في البحث، حيث يهدف على التوجيه والمصداق على طية الكتاب لأن الشيخ واحد والمؤيد يجرى على خمسة أبواب مختلفة.
- (١٢) وتقول: كان هذا الأمر يحتاج إلى تحقيق وإعطاء على رأي ابن عقيل من قبل المحقق، فما ساقه ابن عقيل غير صحيح، لأن المردود: ما عطف من الألف، وهو خلاف السهل. وبلاذ العرب ليست كلها حروا، وبالحرف: في البيت اسم موضع معرب، وهو أيضا: عطف من المذنية وغيره، وقالوا: الحروف في بلاد العرب ثلاثة، حزن حصة وحزن بن بروج وحزن غاصصة، وأما ما عطفه حزن كتب من غصاصة (معجم البلدان) لم يثبت ٢٥٩/١ - حزن.
- (١٣) كان وأما أن يسهل أن الالف تقرأ أريد من على بن العادي، وهي قراءة شاذة رائدة عن القراءات العشرة، وإثباتها لا أثر كثير، تابع، ابن عامر، أبو عمرو بن الحلاء، عاصم بن أبي السجود، حماد، الكسائي، يعقوب، أبو جعفر، حنبل.
- (١٤) كان يجب على المحقق أن يعطى على النصف في خلق حركة (أن) لم (تعم) في الآلة الكريمة عندما قال: وهي قراءة ورش، فيقول: بلغة النصف أنها رواية ورش هي دافع، لأن ورشا ليس قراءة، بل رواية عن دافع من أبي عمر المنفل.
- (١٥) أريد بذلك عطف أن هذه الآلة هي قول الآلة ١٥، أو قول الآلة ١٧، لأنهم هممت من عائلته أن الشاهد جمع آخر آية أو قول الأخرى، فالمفصل الأصل وأدق، خاصة في شواهد القراء الكريمة.
- (١٦) وهو أبو عمرو بن الحلاء النصري أحد القراء السبعة.
- (١٧) ذكر ابن عقيل أن هذه قراءة قبل وبلغت رواية قبل من ابن كثير لأن ابن كثير ذكره له رواية: البري وقبل. فليس قبل قارئا - كما زعم ابن عقيل - بل هو رواه عن ابن كثير وأقول: كذلك كان من المستحسن أن يعطى المحقق بن صاحب القراءات يري بربها عه.
- (١٨) وأصل هذا الحديث وقصته - كما عرضها القاهر على عبد الواحد وإلى في كتابه - حديث في الإسلام والأخبار من ١٩: أن عائشة ذهبت إلى بيوت الرسول عليه السلام فطلبت إليه أن يعطينا خادما من سبأ الحرب لمساعدتها في شغلها فيها شيء كانت ترهبها، فلم توافق، فذكرت ما يده تعشش، فبلغت عائشة الرسول عليه السلام ما ذكرته فأعطته فذهب إلى بيت عائشة وقد أعيدت هي وروحها مضاعفان، فأعطاهن، فقال: أي الرسول الكريم - وهذا من كتابه، ثم قال: ولا تؤذينا على خير ما سألنا؟ إلا أوفينا إلى مضاعفكم فكذا الله ثلاثا وثلاثين، واحدا ثلاثا وثلاثين، وسبعين ثلاثا وثلاثين، فإن هذا خير مما سألنا، ورواه لا أضفيكم خادما وأنتم أهل الصفا

نظري مغزوم من الخوع، لا أعود ما ألقى عليهم. ولكن أبعدهم (يلقعد ليليل من سبي الحرب) وألقى عليهم الكتاب.

وراجع البحاري في كتاب الطبقات (الثاب ٦) ج ٦ ص ١٩٩ ويروى حكاية مماثلة، والرواية «إذا أخذنا مصاحبتكمما أو تقيمتا إلى فراشكمما...» ومسند أحمد بن حنبل ج ١ ص ١٩٦ وحكاية متقاربة. والرواية «إذا أتيتها إلى فراشكمما».

- (١) قال صاحب التصريح ١٢٩/١: «وروى الإمام تميم حورنيا في لغة حور. قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حور بقلوب الإمام فيما إذا كانت مظهرية كالحدث المروي (ليس من م ر صيه في سمر) إلا أن الحديثين أبدلوا في العوم والسمر، وإنما البدل في الم فقط... وأردت بالحدث المروي قوله **كَلِمَةً**: «ليس من الم والصيام في السمر».
- (٢) الكتاب لسبويه بتحقيق عبد السلام هارون، ط هيئة الكتاب بالقاهرة ١٩٦٦/١٩٧٥، واقتضب للسبويه بتحقيق محمد عبد الحلي عصبية ط المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٣٨٨هـ.
- (٣) يقول الدكتور محمد كامل تركات من بيده على أرغف من الخلاف معه حول بعض النقاط.
- (٤) سألني أسماء هؤلاء العلماء الأفاضل تزيينا أجدوا.